المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية
معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، الجزائر
المجلد 04، العدد 02، العدد التّسلسلي 08، صدر في 2019/12/30،
رقم الإيداع القانوني: 06/ 2016، ردمد: ISSN: 2507-7635، ردمدإ: E-ISSN : 8198 -2710

الديمقراطية التّشاركية؛ الإشكالية التّنموية من منظور تشاركي

Participatory democracy; The developmental problem from a participatory perspective

د. صافو محمد [1]، د. مقدم ابتسام [2]،

SAFOU Mohamed [1], MOKADDEM Ibtisem[2]

[1] أستاذ محاضر قسم (أ)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر.

[2] باحثة في العلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية،
قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2019/07/23، تاريخ القبول: 2019/11/15، تاريخ النشر: 2019/12/30

ملخص:

لم تعد الديمقراطية التّشاركية موضوع الخطابات السياسية، ولا مجالا حيويا للبحث في حقل الدراسات الأكاديمية والعلمية فحسب، بل أصبحت برنامج عمل وخريطة طريق تتبناها الدول ومختلف المؤسسات الدولية - وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي- لتحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة. وقد تضاعف هذا الاهتمام كون أن التنمية ، وبالتحديد تنمية جودة الحياة، لا تتأتى إلا من خلال الاعتراف بضرورة توسيع خيارات الناس وتوظيف كل القدرات المادية والبشرية على نحو عادل وقائم على المشاركة، وهو جوهر المقاربة التشاركية القائمة على إشراك المواطنين إلى جانب فواعل أخرى في بلورة السياسات العامة وصناعة القرار، حيث شكل الحق في التنمية الذي أعلنت عنه الأمم المتحدة في 1986 الأساس الضامن لمشاركة المواطنين في تحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها.

ناهيك عن أن مفهوم التنمية لم يعد يرتبط بالجوانب المادية بل انتقل إلى التركيز على الجوانب الإنسانية التي توفر للمواطن الكرامة والرفاه، وقد تعمق هذا التوجه من خلال تنامي شعار تنمية الناس بالناس وللناس الذي طرحه تقرير التنمية البشرية لسنة 1993،وتعزز ذلك في مختلف التقارير اللاحقة التي طورت من مفهوم التنمية، فبالإضافة إلى الدخل والصحة والتعليم ، فالتنمية حرية ومشاركة.

الكلمات المفتاحية:

الديمقراطية التّشاركية، التنمية، تحسين جودة الحياة، المواطن النشط، الشأن العام.

Abstract:

Participatory democracy is no longer the subject of political discourses, nor is there a vital area for research in the field of academic and scientific studies, but it has become a programme of work and a road map adopted by states and various international institutions, notably the United Nations and the World Bank, to achieve development and improve the quality of Life. This interest has been compounded by the fact that development, specifically the development of quality of life, comes only through the recognition of the need to expand people's choices and to employ all material and human capacities in a fair and participatory manner, which is at the heart of a participatory approach based on the involvement of citizens and other causes. In the formulation of public policies and decision-making, the right to development proclaimed by the United Nations in 1986 was the guarantor of citizens' participation in development in its economic, social, cultural, political and other dimensions.

Not to mention that the concept of development is no longer related to the material aspects but has moved to focus on the human aspects that provide the citizen with dignity and well-being, and this trend has been deepened by the growing slogan of the development of people and people presented by the Human Development Report of 1993, and this has been reinforced in various reports. In addition to income, health and education, development is freedom and participation.

Key words :

Participatory democracy, development, Improve quality of life, Active Citizen, Public affairs.

المؤلف المرسل للمقال: **مقدم ابتسام** [2] ، mokeddem.ibtissem1@gmail.com

مقدمة:

لقد عرف مفهوم التنمية تحولات جذرية خلال العقدين الماضيين،والذي يتصل بتحسين جودة الحياة بدل تركيز الاهتمام على الجوانب المادية، وعليه انتقل المفهوم من المجال الاقتصادي مرورا بالمجال الاجتماعي ليصل إلى المجال الإنساني والسياسي، فلم تعد التنمية رهانا اقتصاديا واجتماعيا ،بل تحديا سياسيا يرتبط برشادة الحكم .

وجاءت هذه التحولات نتيجة المتغيرات البيئية سواء الداخلية أو الخارجية التي أصبحت تفرض نفسها، وتعتبر الإنسان غاية وأداة التنمية في آن واحد، لهذا جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 1993 شعار تنمية الناس بالناس وللناس ، ذلك أن الحياة الديمقراطية السليمة تتأسس على مشاركة المواطنين

في بلورة المخططات والبرامج التنموية والتي بدورها تساهم في سد حاجات المواطن وتستجيب لتطلعاته، فمن خلال مشاركة المواطنين يتم بلوغ وتحقيق أهداف التنمية.

إن هذا التطور المطرد جعل من تبني الديمقراطية التشاركية ضرورة حتمية تساهم في تحسين جودة الحياة عبر مقاربة مندمجة لتدبير المشاريع التنموية تقوم على برنامج متناسق وهادف محوره مشاركة المواطنين بفعالية في بلورة وتنفيذ هذه المشاريع، ويعبر فعلا عن وجود شراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار تطلعات ومصالح مختلف الأطراف المعنية.

تتجلى أهمية الدّراسة في كوّن أن الديمقراطية التّشاركية كمقاربة تنموية أضحت تحتل مكانة بالغة ضمن الحقل الأكاديمي والعملي ومحورا لمختلف البرامج الأممية، وذلك نتيجة تقلص دور الدولة وإخفاقها في تنفيذ السياسات التنموية وتحقيق معدلات أداء عالية تنعكس بشكل مباشر على حياة المواطن.

ووفقا لهذه المقاربة، فإن أزمة التنمية تعود بالدرجة الأولى إلى سياسة التهميش والإقصاء الممارسة على المواطنين من جهة، واحتكار الدولة للعملية التنموية وعدم إشراك جميع الفواعل من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس فإن أهمية الدراسة تنبع من طبيعة الموضوع الذي تعالجه ،والمتعلق بتحديد الدور التنموي للديمقراطية التّشاركية في إطار من الشفافية والمساءلة والفعالية والرؤية الإستراتيجية التي تتطلبها التنمية على المدى الطويل.

وعليه يمكن طرح **الإشكالية التالية: كيف تساهم الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية وضمان كرامة المواطن وحريته؟.**

ولدراسة هذه الإشكالية تم تقسيمها الى المحاور التالية:

- **مفهوم الديمقراطية التشاركية وعوامل الأخذ بها.**
- **أبعاد التنمية في ظل المقاربة التشاركية.**
- **آليات تفعيل المقاربة التنموية التشاركية.**

المنهجية: تم توظيف عدة مقاربات ومداخل نظرية تتماشى وطبيعة الموضوع منها:**المقاربة التشاركية، المدخل التنموي، اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع، مدخل تحليل الدور.**

المحور الأول

مفهوم الديمقراطية التشاركية وأسباب الأخذ بها

تعتبر الديمقراطية التشاركية من المفاهيم التي ذاع صيتها بشكل أكثر تقدمية في السنوات القليلة الماضية، حيث يعتري هذا المفهوم نوع من الغموض فليس ثمة تعريف جامع مانع له نظرا لاختلاف وتعدد زوايا النظر للموضوع.

أولا: مفهوم الديمقراطية التشاركية:

يعزى بروز مصطلح الديمقراطية التشاركية لأول مرة إلى المجال الصناعي والاقتصادي التي تبنته الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية سنة1960، وذلك بإضفاء الطابع الديمقراطي على أداء الشركات الصناعية من خلال إقحام العمال والإطارات في عملية صناعة القرار على نطاق مختلف مستويات الشركة[1]. إلا أنّه من الباحثين من يعتقد بأنّ هذا المصطلح بدأ في الظهور مع عملية إنشاء التعاونيات التي بدأت من 1830-1840 والتي اكتسبت زخما تحت اسم" الديمقراطية الصناعية"، ولهذا أصبحت المشاركة كامتداد للديمقراطية التمثيلية من الدولة إلى مكان العمل[2] الأمر الذي جعل من الديمقراطية التشاركية توصف على أنها ذات منشأ صناعي اقتصادي بامتياز.

والجدير بالذكر أن فكرة مشاركة المواطنين تعتبر قديمة ارتبطت بشكل وثيق بفكرة الديمقراطية في حد ذاتها، فإنه يمكن تتبعها من جراء تاريخ الحضارات: في جنوب شرق آسيا في القرن 5ق.م ، في الحضارة الإسلامية، وفي إفريقيا قبل الاستعمار، لكن الأفكار الحديثة التي تتمحور حول مسألة مشاركة المواطنين تعود لجون جاك روسو وجون ستوارت ميل[3]. بعبارة أخرى أنّها فكرة ضاربة في تاريخ البشرية وذات جذور عميقة، لهذا فإنّ المسألة التشاركية لم تبرز في أواخر القرن العشرين، وإنّما ظهرت مع الحضارات القديمة، غير أنّها ترسخت بشكل لافت في هذه المرحلة.

وفي سياق آخر، فقد ارتبط ظهور الديمقراطية التشاركية بالحركات الاجتماعية أين طالب الراديكاليون الأمريكيين واليساريون الأوروبيون في فترة 1960-1970 بأن يتم إقحامهم في بلورة السياسات العامة وصناعة القرار، ومثلت هذه المناشدة بمثابة البادرة الركيزة لظهور النهج التشاركي[4].

وفي ذات الإطار، برزت حركات أخرى كحركة إلغاء عقوبة الإعدام، حق النساء في الانتخاب والسعي في سبيل تحريرهن*، وفي أوائل القرن العشرين واصلت النقابات الأوروبية والطبقة الكادحة

[1] الأمين شريط، «الديمقراطية التشاركية: الأسس و الأفاق»، مجلة الوسيط، العدد 06، السداسي الثاني، 2008، ص 39.

[2]Kelty Christopher LM, «participation», **Digital Keywords**, 2015, p p227-228.

[3]Calvin Minfegue, «la participation citoyenne en contexte local au CAMEROUN : entre demande de légitimité, efficacité, versatile et tensions politiciennes», Revue Africaine de Sociologie, vol 20, N°02, 2016, p65.

[4]Jaune-pierre Gaudin, la démocratie participative, 2ed, Paris : Armand colin, 2013, p14.

ودعاة السلام الراديكاليين الدفاع عن الدعاوى المناشدة بتعزيز ممارسات الديمقراطية التشاركية ليأتي الدور مؤخرا في وقت ليس ببعيد على اليساريين الجدد New Left [1] الذين شكلوا الدافع وراء إعادة إحياء النهج التشاركي وإضفاء الطابع الديمقراطي على تدبير الشأن العام.

وأخيرا يمكن تعريف الديمقراطية التشاركية من وجهة نظر **فوزي بوخريص**على أنها تعبر عن نموذج حكم سياسي بديل يرمي إلى توسيع دائرة مشاركة المواطنين في عملية صناعة القرارات العمومية والمناقشة العامة، أما **جون ديوي** فيرى بأنها تعرف باعتبارها عملية تضم جميع الفاعلين في المجتمع إذ تسمح لهم بالمشاركة في بناء المؤسسات ورسم السياسات[2]. وعليه فقد اعتبرت على أنّها نموذج حكم سياسي يقضي بإشراك الفاعلين ذوو المصلحة في صناعة القرارات العمومية ورسم السياسات، مما يقوي البناء المؤسساتي.

بينما يرى **قليام قورقيس** GUILLAUME Gourgues بأن الديمقراطية التشاركية تستند على الحوار المباشر بين الناخبين والمنتخبين، الأمر الذي يقلل من إمكانية الانشطار المدني، ويجعل الإجراءات أكثر فاعلية مقارنة مع تلك الكلاسيكية[3]، فضلا عن أنه يؤكد على نوعية السياسات واعتبارها الوسيلة التي من شأنها تطوير الحلول للمشاكل المشتركة القابلة للتطبيق، فالسياسة الديمقراطية تشير في المقام الأول إلى تعبير اختلاف وجهات النظر والمصالح[4]، ووفق هذا المنطق يسمي أنطونيو غيدنر الديمقراطية التشاركية بديمقراطية الحوار.

---

* ففي سنة 1970 أعلن الكاتب الأمريكي الأسود **TONI CADE Bambara** في دراسته المعنونة بـ- **Anthologie the black women** والتي دعى من خلالها إلى ضرورة توسيع دائرة المشاركة مواكبة مع السياسة الاجتماعية وتصحيح عدم المساواة (التميز الايجابي affirmative action).للمزيد أنظر:

CHRISTINE Larrazet, « politically correct: une guerre des mots Américaine», **Hermès la Revue**, vol3, N°58, 2010, p111.

[1] Francesca POLLETTA, « participatory democracy's moment», **Journal of international affairs**, vol68, N°1, 2014, p81.

[2] بن شريف مولاي محمد، الديمقراطية التشاركية بين الإطار النظري والممارسة الواقعية، المغرب: مطبعة الرشيدية كرافيك، 2015، ص 37.

[3] Guillaume Gourgues, **Le consensus participatif : Les politiques de la démocratie dans quatre régions françaises**, UNIVERSITE DE GRENOBLE : Institut d'Etudes Politiques de Grenoble Ecole Doctorale « Sciences de l'Homme, du Politique et du Territoire » THESE du Doctorat en Science Politique, 2010, p11.

[4] Peter Biegelbauer and Janus Hansen, «democratic theory and citizen participation: democracy models in the evaluation of public participation in science and technology», **Science and Public Policy**, 38(8), oct2011,p 591.

لهذا رأى **باتريك نورنمبارغ** Patrick NORYNBERG بأنّ اعتماد الديمقراطية التشاركية يعد خيارا سياسيا أخلاقيا على اعتبار أنّه يعيد ترتيب أولويات المجتمع بما يلبي الاحتياجات الأساسية للمواطنين ويضمن التوزيع العادل للثروة، كما أنّه يجعل هذا المجتمع يحترم التوازن الطبيعي ويشجع المشاركة النشطة خدمة للمصلحة العامة بغرض إحلال قيم التعاون والتكامل[1].

وبالتالي فإنّ الديمقراطية التشاركية تعتبر نموذج للحكم الراشد الذي يعمل على إشراك جميع الفئات الاجتماعية ويسهم في توزيع الثروة بشكل عادل بما يضفي المشروعية والشرعية على أداء مؤسسات النظام السياسي، ويقلص التضارب بين الناخبين والمنتخبين الناتج عن أزمة التمثيل.

ثانيا: أسباب الأخذ بالديمقراطية التشاركية:

تضافرت عوامل وتراكمات عدة كان لها الأثر البالغ في ظهور الديمقراطية التشاركية، يمكن إجمالها في:

1- **تراجع دور الدولة وضعف الأداء الحكومي:**

ينضوي تحت هذا العامل تلك الإخفاقات التي أظهرتها الدولة بمختلف مؤسساتها من حيث رداءة السياسات العمومية لاسيما ما تعلق منها بالجانب التنموي، إذ لم تعد الدولة قادرة على تلبية احتياجات مواطنيها وتجسيد مخططاتها بكفاءة وفعالية ومجابهة التحديات البيئية سواء الداخلية أو الخارجية، وعليه فإن زمن الدولة المتدخلة التي دعى إليها **جون ميناركينز** قد ولى.

وعلى هذا الأساس، لم تعد الدولة الوحيدة المسؤولة عن صناعة القرار العام وإنما تنازلت على بعض من أدوارها لفواعل جديدة باستثناء المسائل المرتبطة بالسيادة والتي تمس مباشرة بالأمن الوطني، وقد اتجهت الدول قاطبة إلى تبني المقاربة التشاركية نتيجة التحولات الجذرية التي عرفها العالم برمته، فضلا عن بروز الضرورة الملحة لإعادة رسم معالم النظام الاقتصادي والسياسي[2]، لاسيما في ظل هيمنة النظام الرأسمالي واقتصاد السوق القائم على آليات العرض والطلب، أما عن الجانب السياسي فقد مثله الانفتاح السياسي واعتبار النظام السياسي نظاما مفتوحا يتيح لجميع فئات المجتمع المشاركة النشطة في تدبير الشأن العام.

2- **محدودية الديمقراطية التمثيلية:**

إن الديمقراطية التمثيلية لم تسلم أبدا منذ نشأتها من الانتقادات، وذلك راجع كوّن أن تفويض السلطة من الممثلين إلى الممثلين يمثل تنازلا عنها، فضلا عن ذلك فإن الانتخاب قد يؤدي في بعض الأحيان

[1] Patrick NORYNBERG**, une nouvelle ambition pour la démocratie participative,** France : Yves Michel, 2014, p13.

[2] بن شريف مولاي محمد، المرجع نفسه ، ص 47.

إلى تفريغ الديمقراطية من فحواها ومعناها الحقيقي، الأمر الذي يجعل من الناخبين يفقدون الثقة في نوابهم[1]، إلى درجة أنه يصبح هؤلاء النواب لا يعبروا عن الإرادة الحقيقية للمواطنين وينصرفون عن تلبية احتياجات مواطنيهم مما يجعل البرامج التنموية توصف على أنها قوالب من دون محتوى بمعنى تبديد المال العام مقابل قصور الأداء وعموم التخلف والفساد وغيرها من الجوانب السلبية التي تهتك بالصالح العام.

3- **العولمة:**

ففي ظل هذه الظاهرة التي أصبحت تشهد انتشارا واسعا من خلال تأثيراتها وانعكاساتها على سلوك الدول، اتجهت هذه الأخيرة إلى تبني المقاربة الحقوقية القائمة على الاعتراف للإنسان بحزمة من الحقوق والحريات العامة إلى درجة أنه من الباحثين من يعتبر بأن العولمة وما أفرزته من منظمات تدافع عن حقوق الإنسان هو أمر يحمل الكثير من الايجابيات، وأي اعتراض على هذه المنظمات فهو تشجيع لتجاوز الدول في انتهاك حقوق الإنسان والمواطن[2]. بمعنى أن الدول إذا تمادت في ممارسة هذه التجاوزات فإنها تقتل في الفرد المواطن روح الإبداع والابتكار التي بدورها تسهم في إنجاح المسار التنموي وبرامجه مما يجعل المواطن ناقما عن أداء الدولة بشكل عام .

4- **الحق في التنمية: Right development**

يندرج هذا الحق ضمن منظومة حقوق الجيل الثالث*، هو حق تضمنه القرار الأممي رقم 41-128 المتعلق بالإعلان عن الحق في التنمية الصادر في 1986، فهذا الحق يعد حقا من حقوق الإنسان الذي لا يجوز التصرف فيه أو تجزئته، وخرق هذا الحق يعد انتهاكا لحقوق الإنسان وخدش كرامته، وعليه فإنه يشكل الركيزة الأساس التي تكفل للمواطن المشاركة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية

[1] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 41.

[2] علاء زهير عبد الجواد الرواشدة، العولمة والمجتمع، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008، ص 62.

*الجيل الثالث من الحقوق يعني الحق في بيئة نظيفة والحق في التنمية إلى جانب حقوق أخرى، أما الجيل الثاني فقد مثلثه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بينما شكلت الحقوق المدنية والسياسية الجيل الأول، فمنظومة هذه الحقوق تشير إلى رؤى متتالية تبنتها الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.للمزيد أنظر:
حسين عبد المطلب الأسرج، «آليات إعمال حقوق الإنسان الاقتصادية في الدول العربية»، مجلة الباحث، العدد06، 2008، ص 146.

الثقافية السياسية وغيرها، كما اعتبر الإعلان بأن الإنسان يمثل الموضوع الرئيسي للتنمية سواء كمشارك فيها أو مستفيد منها[1].

يستهدف الحق في التنمية تحقيق رفاهية الأفراد التي من شأنها إرساء حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، كما يرمي هذا الحق إلى مكافحة الفقر، حماية الكرامة الإنسانية وتأمين تكافؤ الفرص، وذلك بتبني آليات الحكم الجيد[2] القائم على فتح مجال المشاركة لكافة فئات المجتمع من دون إقصاء أو تهميش في إطار اعتماد ما يسمى بالديمقراطية التشاركية.

المحور الثاني

أبعاد التنمية في ظل المقاربة التشاركية

إن أبعاد التنمية في إطار الديمقراطية التشاركية تختلف عن سابقتها التي كانت ترتبط بالجوانب المادية ومن تم انتقل مفهوم التنمية من المجال الاقتصادي مرورا بالمجال الاجتماعي ليصل في العصر الحديث إلى المجال الإنساني، بمعنى أن المقاربة التشاركية غيرت من أبعاد التنمية لاسيما مع اعتبار الإنسان محور التنمية وعليه أخذت هذه الأخيرة أبعاد جديدة تتمثل في:

1- **التنمية مشاركة:Development as participation**

أصبح نجاح التنمية مرهون بمدى مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام مشاركة نشطة، من منطلق أن المواطن يتوفر على الكفاءة والدراية اللازمتين لصياغة السياسات التنموية خاصة وأنه يشكل الغاية والوسيلة في آن واحد، لهذا جاء تقرير التنمية البشرية لسنة 1993 بشعار تنمية الناس بالناس وللناس، ومن تم فإن المقاربة التشاركية تشير إلى «**سيرورة اجتماعية تواصلية**» تستند على تمكين المواطنين من خلال تشجيع المبادرة كما أنها تستهدف القيام بدور فعال في التنشيط الاجتماعي والتنسيق التعبئة وغيرها[3]. لأن عنصر المشاركة بإمكانه أن يضفي على المشاريع التنموية المشروعية الشأن الذي يجعل المواطن يتحمل مسؤولية النتائج المترتبة عنها كيفما كانت إيجابية أو سلبية.

وفي هذا الصدد يرى **جيلبرت سيموند Gilbert Simond و برنارد ستيقلي Bernard stiegler** أن الديمقراطية التشاركية لا تتوقف على خلق تقنية جديدة للمشاركة فحسب وإنما تستدعي

---

[1] الأمم المتحدة، قرار رقم 128/41، المتضمن إعلان الحق في التنمية، المؤرخ في 4 ديسمبر 1986، المادة الأولى والثانية، ص 267.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، الأمم المتحدة: أجهزة الأمم المتحدة، الجزء الثاني، عمان: دار الحامد للنشر، 2011، ص 168.

[3] إبراهيم بايزو، التنمية مشاركة: في مقاربة المسألة التنموية من منظور تشاركي، المغرب: أفريقيا الشرق، 2015، ص 57-58.

جعل هذه المشاركة وسيلة للتمييز النفسي والجماعي[1]. وهو ذات الأمر الذي أكد عليه المذهب النفعي بزعامة **جيريمي بنتام Jeremy bentham و جيمس ميل James Mill** أن عنصر المشاركة يتيح للأفراد معرفة مواطن القوة بمعنى تحديد ماهو الأفضل للمجتمع وكيف يمكن لهذا الأخير أن يجلب أكبر قدر ممكن من السعادة لأكبر عدد ممكن من الأفراد مما يقلص مقدار المعاناة، بعبارة أخرى جعل السلطة كوسيلة لتحقيق السعادة[2]♦ التي من شأنها تنمية جودة الحياة كوّنها ترتكز على تحقيق رفاه الفرد وسعادته. **وعموما يمكن القول أن تنمية جودة الحياة في عالم الماديات أصبحت تميل إلى إشباع اللذات من خلال المشاركة في جميع مجالات الحياة.**

2-التنمية حرية: Development as freedom

حسب تقرير **Stiglitz, Sen, Fitoussi Report** فإن توفير الحريات الأساسية للمواطن وإتاحة فرص للتعبير، وجود إعلام حر، الشفافية والمساءلة، تعميق اللامركزية، استقلالية المجتمع المدني، سيادة القانون، وجود معارضة قوية، تشكل جزءا لا يتجزأ من جودة الحياة، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق تبني الديمقراطية التشاركية كمدخل لتعزيز المشاركة، ومن تم فإن انخفاض الثقة في المؤسسات العمومية وتراجع المشاركة يدل على وجود فجوة متنامية بين المواطنين والنخب السياسية[3].

غير أنه ثمة من يزعم أن حرمان المواطنين من هذه الحريات الأساسية والحقوق المدنية السابق ذكرها يعتبر حافزا لتحقيق النمو الاقتصادي ودعما يساعد على تحقيق تنمية اقتصادية سريعة، بل أن إقامة نظم ديكتاتورية من شأنه النهوض بالتنمية الاقتصادية وهو ما يطلق عليه " **بفرضية لي**" نسبة لرئيس وزراء سنغافورة **لي كوان يوو**[4].

---

[1]Marc Crépon et Bernard Stiegler, de la démocratie participative : fondements et limites, Franc : Mille et une nuit, 2007, p31.

[2]Ibid, p p33-34

♦ جعل السلطة وسيلة لتحقيق السعادة لا تعني سوء استعمالها واستغلالها لتحقيق المطامح الشخصية التي تؤدي إلى انتشار الفساد واستشرائه، وإنما تشير إلى جعل السلطة تلبي احتياجات المواطنين مما ينجر عنه إشباع اللذات وتحقيق السعادة.

[3]Joseph E.Stiglitz ,AmartyaSen, Jean-paulFitoussi, the measurement of economic performence and social progress revisited, Columbia University, IEP, OFCE Working Paper, 2009, p p 45-46.

[4] أمارتيا صن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، الكويت: مطابع السياسة، 2004، ص 04.

إلا أن هذا الزعم يبدو مجحفا في حق حقوق الإنسان وكرامته، كما أنه لا يمكن الانتقاص من قيمة المواطن لأن التنمية هي في حد ذاتها موجهة إليه ومن تم فإن التنمية تبدأ بتنمية جودة حياة الإنسان ولا تقصي هذا المعطى الذي يعتبر ضروريا، وإلا أصبحت غير فعالة.

3-التنمية استدامة: Development as Sustainability

تقوم منظومة حقوق الجيل الثالث -كما سبق ذكره أعلاه- على فكرة محورية تتمثل في حق الإنسان في بيئة نظيفة. فالظروف البيئية مهمة ليس فقط لتحقيق الاستدامة وإنما لما لها من وقع مباشر على نوعية حياة الإنسان، نظرا لأنها تؤثر على صحة الإنسان بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تلوث الهواء المياه ، ظهور الأمراض انتشار الأوبئة، تغير المناخ، فقدان التنوع البيولوجي وغيرها من المسببات الأخرى. بعبارة أخرى ارتفاع معدلات الوفيات المبكرة، تدهور الحالة الصحية للإنسان، سوء التغذية، مياه شرب ملوثة وغيرها، فهذه المعطيات تؤثر سلبا على نوعية حياة الإنسان[1].

إلا أنه وفي سبيل تنمية جودة الحياة بما في ذلك تحقيق بيئة نظيفة، تقتضي الضرورة تبني المقاربة التشاركية من خلال إشراك المواطنين وكافة الفواعل الاقتصادية والاجتماعية في نظافة المحيط، إقامة حملات تحسيسية وتوعوية، إعادة رسكلة النفايات، الحفظ على البيئة، القضاء على الحيوانات الضارة وغيرها من الأدوار الأخرى التي تدخل في صلب المقاربة التشاركية والتي من شأنها تنمية جودة الحياة، ليس هذا فحسب وإنما ينبغي استغلال الموارد الطبيعية والمادية استغلالا عقلانيا لمنع استنزاف الثروات والحفاظ على ثروة الأجيال الحاضرة وعلى نصيب الأجيال المستقبلية منها، لأن حصر الموارد هي من أساسيات التخطيط التشاركي.

المحور الثالث

آليات تفعيل المقاربة التنموية التشاركية

إن تتبع مسار تجسيد الديمقراطية التشاركية كمقاربة تنموية يكشف عن وجود اختلالات بنيوية ومنهجية ترتبط بطبيعة النظام السياسي القائم على التفرد بالسلطة، وغياب آليات واضحة للتكوين في المجال التشاركي لمختلف الفواعل التنموية .الأمر الذي يبقيها في دائرة الخطاب والنصوص القانونية الجامدة.

ومن هذا المنطلق لا بد من طرح آليات لتفعيل المقاربة التنموية التشاركية، والتي يمكن إجمالها في:

01)- تكريس دولة القانون والمؤسسات: إن بناء الدولة الحديثة دولة الرفاه الهادفة إلى تنمية جودة الحياة تستدعي اعتماد أطر قانونية رصينة، وبناء مؤسسات ديمقراطية تشكل الضامن للحق في التنمية-تنمية

[1]Joseph E.Stiglitz ,Amartya Sen, Jean-paul Fitoussi, opcit, p47.

جودة الحياة- كما أنها تدعم بناء النهج التشاركي الذي يؤسس لثقافة التعاون مع الآخر واحترامه، استشارته، تبادل الرؤى والأفكار، الشراكة في التنفيذ.

02)- إقامة الشراكة المجتمعية عن طريق توفير المناخ الملائم للتفاعل بين مختلف الفواعل الاجتماعية والاقتصادية وكذا السلطات الرسمية الوطنية والمحلية، إلى جانب المواطن مع ضرورة خلق قنوات جديدة للحوار والمناقشة والتشاور لإنجاح العمليات التنموية.

03)- اتخاذ إجراءات فعالة فيما يخص خلق بيئة نظيفة خالية من التلوث، والعمل على إشراك الفاعل الاجتماعي سواء المواطنين أو مؤسسات المجتمع المدني بغرض تنظيم الحملات التحسيسية والتوعوية، الدورات التكوينية، اللقاءات والندوات وتقديم النصائح والتوصيات المتعلقة بالمحافظة على البيئة والإشارة إلى مدى الخطورة التي تهدد حياة الإنسان، وكذا توزيع مطويات تتضمن شرح للوقاية من الأمراض، أو إنشاء فضاء افتراضي Espace Virtual عبر شبكة الانترنت (مواقع التواصل الاجتماعي، المواقع الالكترونية...)، للقيام بمهمة تثقيف المواطنين.

04)- توفير وسائل وإمكانات ذات تقنيات عالية وتكوين الموارد البشرية في مجال إدارة الأزمات، إدارة المخاطر، إدارة الكوارث الطبيعية والتكنولوجية، واتخاذ التدابير الوقائية القبلية للازمة لتلافي الانتشار السريع للخطورة والأزمة.

05)- تطوير الهياكل والمنشآت القاعدية والبنى التحتية التي تؤمن للمواطن ظروف العيش الكريم من مدارس، سكنات لائقة، مرافق صحية تحترم معايير الجودة الشاملة، وكذا المعايير الدولية للصحة وللتعليم والتكوين، لأن الاستثمار في المورد البشري يبدأ من توفير شروط الحياة الكريمة قصد الإبداع والابتكار أكثر، تدريب الفرد كذلك على الحس التشاركي للمواطنة، زرع ثقافة وقيم التسامح والتضامن.

06)- الانتقال من الاقتصاد المادي إلى الاقتصاد الأزرق الاقتصاد الأخضر الاقتصاد الأصفر وغيره، وذلك بالاتجاه صوب الطاقات المتجددة طاقات صديقة للبيئة، كالطاقة الشمسية و الطاقة الهوائية...الخ.

07)- تعزيز البناء القيمي الأخلاقي بمعنى خلق مجتمع قائم على القيم والمبادئ والأخلاق عوض الماديات يجعل المواطن في سعادة ورفاه دائم وحياة مستديمة من أجل الرقي والتقدم بالأمة والتحضر.

08)- الاستثمار في مجال رسكلة النفايات وتدويرها، فهذه الآلية بإمكانها تشجيع القطاع الخاص على تحقيق أهدافه الربحية وأهداف الصالح العام لما ينتج عنه تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، استفادة المواطنين من أجل بيئة خالية من الملوثات والانبعاثات، وكذا توفير مناصب شغل للحد من الفقر والبطالة، لاسيما وأن السعادة لا تتوقف على الأمور المادية فقط بل يكفي أن يشعر المواطن بالراحة والأمان البيئي.

09)- التنمية العمرانية: تشتمل هذه التنمية على وضع معايير وأسس فعالة في مجال البناء، تهيئة الإقليم، المحافظة على المعالم الأثرية والموروث التاريخي والثقافي التي من شأنها التحكم في إشكالية زحف الاسمنت على حساب الأراضي الفلاحية والزراعية والقضاء على البناءات العشوائية، والاهتمام بالمناظر الجمالية للمدن.

10)- إبرام اتفاقيات مع الدول الغربية والمجاورة، في سبيل الاستفادة من خبرات وتجارب هذه الدول، وكذا اعتماد شراكة دولية من أجل بيئة دولية تشاركية نظيفة، وعليه الانتقال من الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، الجهوي والوطني إلى مستوى أكثر من ذلك يتمثل في العد الدولي، لاسيما في ظل ما أصبح يعرف بالمواطن العالمي، وبالتالي فهذا الأخير ينبغي أن يشعر بالراحة والطمأنينة أينما رحل وارتحل ومن ثم تحقيق رفاه المواطن العالمي، كما أنه يساهم في جلب رؤوس الأموال والاستثمارات وينهض بالتنمية السياحية.

خاتمة:

تعتبر التنمية كحق من حقوق الإنسان عملية مخططة وهادفة إلى تغيير المجتمع نحو الأفضل، وإذا كانت التنمية ترتبط بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، فهي تمثل كذلك تحديا سياسيا فرضه الاتجاه المتزايد لإعادة تشكيل دور الدولة وعلاقاتها بمواطنيها، من خلال تقليص دورها ومراقبة عملها مع منح القطاع الخاص والمجتمع المدني أدوارا كبرى في العملية التنموية.

ولا يمكن لأي عملية تنموية أن تحقق النتائج المرجوة ما لم يشارك الأفراد بشكل فعلي وحقيقي في رسم السياسات العامة وتحديد الخيارات التنموية ومتابعة تنفيذها، وبالتالي فالمشاركة الدائمة للمواطن هي الآلية الفعالة لتجسيد التنمية.

كما أن مساهمة القطاع الخاص تعتبر ضرورية للتّصدي لقضايا الفقر والتهميش التي يعانيها المجتمع، بالإضافة إلى تغطية المجالات التي يكون أداء القطاع العام ضعيفا فيها،فالقطاع أصبح يتوفر على موارد مالية كبيرة يمكن توظيفها في تمويل التنمية، ويتمتع بجودة عالية في تقديم الخدمات في إطار الشفافية والتنافسية وفقا لرؤية وطنية شاملة تؤطرها المصلحة العامة التي لا تتعارض إطلاقا والأهداف الربحية للقطاع.

ويؤدي المجتمع المدني المستقل دوره في المبادرة والمراقبة، ويعمق من المشاركة والمساءلة عبر الضغط على الحكومة من أجل الوفاء بالتزاماتها التنموية، وبالتالي فالديمقراطية التشاركية يمكن أن تشكل مقاربة تنموية ناجحة شريطة عدم تجزئتها وقيام كل الفواعل بوظائفها الأساسية بشكل متكامل.

قائمة المصادر والمراجع:

أ)- اللغة العربية:

أ)- 01)- الكتب:

01)- أمارتيا صن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، الكويت: مطابع السياسة، 2004.

02)- إبراهيم بايزو، التنمية مشاركة: في مقاربة المسألة التنموية من منظور تشاركي، المغرب: أفريقيا الشرق، 2015.

03)- الأمين شريط، «الديمقراطية التشاركية: الأسس و الأفاق»، مجلة الوسيط، العدد 06، السداسي الثاني، 2008.

04)- بن شريف مولاي محمد، الديمقراطية التشاركية بين الإطار النظري والممارسة الواقعية، المغرب: مطبعة الرشيدية كرافيك، 2015.

05)- علاء زهيرعبد الجواد الرواشدة، العولمة والمجتمع، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008.

06)- حسين عبد المطلب الأسرج، «آليات إعمال حقوق الإنسان الاقتصادية في الدول العربية»، مجلة الباحث، العدد06، 2008.

07)- سهيل حسين الفتلاوي، الأمم المتحدة: أجهزة الأمم المتحدة، الجزء الثاني، عمان: دار الحامد للنشر، 2011.

أ)- 02)- قرارات الأجهزة والهيئات.

01)- الأمم المتحدة، قرار رقم 128/41، المتضمن إعلان الحق في التنمية، المؤرخ في 4 ديسمبر 1986.

ب)- باللغة الأجنبية:

01)- Kelty Christopher LM, «participation», **Digital Keywords**, 2015.

Calvin Minfegue, «la participation citoyenne en contexte local au CAMEROUN : entre demande de légitimité, efficacité, versatile et tensions politiciennes», Revue Africaine de Sociologie, vol 20, N°02, 2016.

02)- Jaune-pierre Gaudin, la démocratie participative, 2ed, Paris : Armand colin, 2013.

03)- CHRISTINE Larrazet, « politically correct: une guerre des mots Américaine», **Hermès la Revue**, vol3, N°58, 2010.

04)- Francesca POLLETTA, « participatory democracy's moment», **Journal of international affairs**, vol68, N°1, 2014.

05)- Guillaume Gourgues, **Le consensus participatif : Les politiques de la démocratie dans quatre régions françaises**, UNIVERSITE DE GRENOBLE : Institut d'Etudes Politiques de Grenoble Ecole Doctorale « Sciences de l'Homme, du Politique et du Territoire » THESE du Doctorat en Science Politique, 2010.

06)- Peter Biegelbauer and Janus Hansen, «democratic theory and citizen participation: democracy models in the evaluation of public participation in science and technology», **Science and Public Policy**, 38(8), oct2011.

07)- Patrick NORYNBERG, une nouvelle ambition pour la démocratie participative, France : Yves Michel, 2014.

08)- Marc Crépon et Bernard Stiegler, de la démocratie participative : fondements et limites, Franc :Mille et une nuit, 2007.

09)- Joseph E.Stiglitz ,AmartyaSen, Jean-paulFitoussi, the measurement of economic performence and social progress revisited, Columbia University, IEP, OFCE Working Paper, 2009.